الأمم المتحدة

A/C.2/73/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
14 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سكينر – كلي أرينالس . . . . . (غواتيمالا)
لاحقاً: السيد براكيتي (نائب الرئيس) . . . . . (موناكو)

المحتويات

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل

(ب) الهجرة الدولية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-17478 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل (A/73/290)

(ب) الهجرة الدولية والتنمية (A/73/286)

١ - **السيد إسلام** (موظف أقدم للشؤون الاقتصادية بشعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام، المعنون ”نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد“ (A/73/290)، فقال إنّ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يمكن أن يوفرا إرشاداً مفيداً في معالجة تحديات العولمة والاعتماد المتبادل، التي صنفها التقرير إلى قضايا النمو الاقتصادي المطرد، والنمو الشامل والمنصف، والحماية البيئية، والتنمية المستدامة.

٢ - وأردف قائلاً إن الاقتصاد العالمي قد حقق، في سياق التعافي بعد الأزمة المالية العالمية، نموا بمعدل ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٦ و ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يبلغ النمو ٣,٣ في المائة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وكان النمو أعلى في العالم النامي، حيث يُتوقع أن يزيد معدل النمو في أقل البلدان نمواً عن ٥ في المائة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، رغم أن التعافي الاقتصادي قد تجاوز إلى حد كبير وسط أفريقيا وجنوبها. وثمة أيضا شواغل بشأن القوى المضادة الناجمة عن التكيف النقدي السريع وتراكم الديون بنسق أسرع، والتي تتسبب في رفع معدلات الفائدة قبل الأوان وإبطاء النمو. وأعرب عن تزايد الشواغل كذلك بشأن التوترات الناشبة مؤخراً بين الدول التجارية الرئيسية، بما في ذلك فرض التعريفات الجمركية وما يلحق ذلك من إجراءات انتقامية. وعلاوة على ذلك، ثمة زيادات كبيرة في عجز الميزانيات، بما في ذلك العجز في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يُتوقع أن يبلغ ترليون دولار خلال بضع سنوات رغم النمو القوي في أكبر اقتصادات العالم.

٣ - وذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت ١٤٦,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل هبوطاً قدره ٨٠٠ مليون دولار في سنة سجلت أول انخفاض منذ عامي ٢٠١١-٢٠١٢. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تُشكِّل سوى ٠,٣١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية مقابل الهدف المحدد بـ ٠,٧ في المائة، بينما تُشكِّل بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً ٠,٠٨ في المائة فقط من دخلها القومي الإجمالي، مقابل الهدف المحدد بما بين ٠,١ و ٠,٢ في المائة.

٤ - وأشار إلى أن الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد كانا قد دعيا إلى ترتيب تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على القواعد عوضاً عن المبادرات التقييدية الانفرادية التي تمثل السبب الرئيسي للتوترات التجارية الحالية، وشددا على الحاجة إلى نظام نقدي عالمي مستقر وإلى تقديم مساعدة مالية سخية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

٥ - ومضى يقول إن الاستعراضات الوطنية الطوعية لتبيان التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جانب الدول الأعضاء تكشف عن أنّ جهودا كبيرة قد بُذلت من أجل الحد من الفقر والجوع، وإتاحة الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وبناء مدن مستدامة. وبسبب أوجه انعدام اليقين في الأسواق المالية العالمية، تحتفظ بلدان نامية عديدة بكميات كبيرة من إيرادات النقد الأجنبي في صورة أدوات مالية منخفضة العائد من البلدان المتقدمة، وهي إيرادات يمكن لولا ذلك استخدامها في استثمارات تعزز التنمية المستدامة محلياً. ويزداد الوضع حدّة بسبب هروب كميات كبيرة من رؤوس الأموال من البلدان النامية عبر طرق غير رسمية وغير قانونية. فالبلدان التي تشهد حالات نزاع أو الخارجة من النزاع تواجه صعوبات خاصة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة. ويضم الإعلان وبرنامج العمل توصيات بشأن تدابير منع هروب رؤوس الأموال والحفاظ على السلام.

٦ - وخلافاً لما تم إنجازه من نمو مطرد وشامل ومنصف، لم يتحقق سوى تقدم أقل بكثير في مجال الحماية البيئية. وأضاف أن ما تحقق حتى الآن من تخفيضات في الانبعاثات غير ملائم لتحقيق الهدف المتمثل في الحد من الزيادة في ارتفاع الحرارة العالمية بمقدار ١,٥ درجة مئوية أو درجتين مئويتين. وأوضح أنّ النفايات البلاستيكية ما فتئت تتراكم بمعدل من المرجح أن يكون كارثياً على الأرض والمياه والهواء. وقد تصاعد الإنتاج السنوي من البلاستيك بصورة هائلة منذ عام ١٩٥٠. وقد تعين على الكوكب بالفعل أن يتعامل مع وجود ٦,٨ بلايين طن من اللدائن غير القابلة للتحلل الأحيائي، وهو رقم يتزايد حجمه يومياً. ويخفق المجتمع الدولي أيضاً في حماية الغابات البدائية وموارد المياه الداخلية والبحار والمحيطات. وقد دعا الإعلان وبرنامج العمل إلى تعزيز استخدام الألياف الطبيعية وإلى اعتماد ما بات يُعرف الآن باسم نهج الترابط في تحقيق الأهداف.

٧ - وأكد المتكلّم أن البلدان النامية تواجه تحديات خاصة في الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والاستفادة من تسارع نسق الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة الجارية. وللأمم المتحدة دور خاص في توجيه التكنولوجيات الجديدة نحو التنمية المستدامة والإبقاء عليها ضمن الحدود الأخلاقية. وتوفر *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم* لعام ٢٠١٨ تحليلاً شاملاً للإمكانيات التي تتيحها تلك التكنولوجيات والتحديات التي تطرحها. ويضم الإعلان وبرنامج العمل توصيات قوية تتعلق بنقل التكنولوجيا وبسبل جسر الهوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية.

٨ - **السيد ولموث** (مدير شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/73/286)، فقال إن شعبته أعدت هذا التقرير بمساهمات من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وهو يأتي في وقت صعدت فيه الهجرة إلى قمة جدول الأعمال السياسي في بلدان عديدة. وأشار إلى أن الجمعية العامة من المزمع أن تعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهو أول إطار للأمم المتحدة يعالج الهجرة بجميع أبعادها.

٩ - ولفت الانتباه إلى أن الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ شهدت زيادة عدد المهاجرين الدوليين بنسبة حوالي ٥٠ في المائة، مع ارتفاع نسبة الأشخاص المولودين في الخارج على الصعيد العالمي خلال نفس الفترة. ورغم أن المهاجرين يُشكِّلون ٣,٤ في المائة فقط من سكان العالم، إلا أنهم يمثلون نحو ١٢ في المائة من السكان في المناطق الأكثر تقدماً وأقل من ٢ في المائة من السكان في المناطق الأقل تقدماً.

١٠ - ومضى يقول إنه من المتوقع أن يزيد دور المهاجرين في دفع التغير السكاني على مدار العقود القليلة المقبلة إذ يُتوقع أن يهبط معدل المواليد إلى مستويات منخفضة في عدد متزايد من البلدان. ويميل المهاجرون، الذي يزيدون من أعداد السكان الذين ينضمون إليهم في بلدان المقصد، إلى أن يكونوا أصغر عمراً في المتوسط، ورغم أن الهجرة قد تحد جزئياً من شيخوخة السكان، إلا أنها لا يمكن أن توقف أو تغيير الاتجاه الطويل الأجل نحو شيخوخة السكان في تلك البلدان.

١١ - وذكر السيد ولموث أن أغلب الدول الأعضاء قد صدقت على صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحماية اللاجئين وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، لكن عدداً أقل بكثير صدَّق على الصكوك المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين، التي توفر الإرشاد في صياغة وتنفيذ سياسات الهجرة المدارة جيداً.

١٢ - واسترسل قائلاً إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة عملت على النهوض بأهداف إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦. ولئن أُحرز تقدم في وضع منهجيات تتعلق بمؤشر للأهداف بشأن الهجرة، فإنّه لا يزال يتعين عمل الكثير، لا سيما على الصعيد القطري.

١٣ - وأشار إلى أن التقرير قدم اقتراحات ملموسة لتعزيز البيانات المتعلقة بالهجرة، مثل الاستفادة من مصادر البيانات القائمة، وتعزيز القدرات الوطنية من خلال برامج التدريب، وإنشاء مراصد إقليمية للهجرة، وتعزيز التعاون والشراكات.

١٤ - وأكد أن الهجرة الدولية تسهم إسهاماً كبيراً في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد على السواء، وهي قد أخرجت ملايين المهاجرين وأسرهم من الفقر. وفي عام ٢٠١٧، بلغت التحويلات المالية المسجلة رسميا إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ٤٦٦ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٨، أعلنت الجمعية العامة ١٦ حزيران/يونيه يوما دوليا للتحويلات المالية العائلية، معترفةً بالأثر المفضي إلى التحول الذي تحدثه التحويلات المالية على صعيد أهداف التنمية المستدامة بأكملها وفي دعم الاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل.

١٥ - وأشار في ختام كلمته إلى أن اللجنة قد أرست الأسس اللازمة لإدراج الهجرة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وساعدت في بناء توافق سياسي في الآراء دعماً لإعلان نيويورك وللاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وأضاف أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سيجتمع في تموز/يوليه ٢٠١٩ تحت عنوان ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“، وذلك لاستعراض الأهداف والغايات، بما في ذلك الغاية الوحيدة المتعلقة تحديداً بالهجرة، وهي الغاية ١٠-٧، التي تدعو البلدان إلى تيسير هجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية. وبعد الاعتماد الرسمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة، ستندرج الحوارات الرفيعة المستوى المقبلة المعنية بالهجرة الدولية والتنمية ضمن منتدى استعراض الهجرة الدولية، وستكون أولى هذه الحوارات بمثابة الأداة الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي وروابطه بخطة عام ٢٠٣٠.

١٦ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن هذا البند.

١٧ - **السيد موسى** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن العولمة يمكنها بلا جدال أن تجلب مكاسب اقتصادية ومالية وإنمائية كبيرة لجميع الدول. ولاحظ أن البلدان القادرة على الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي تستفيد من النفاذ إلى الأسواق الأكبر حجما التي قد تيسر زيادة النمو الاقتصادي والعمالة، والحد من الفقر والهجرة، والتحسُّن العام في مستويات المعيشة. بيد أنه لا يمكن إنكار أن ثمار العولمة والتنمية ليست موزعة بالتساوي. فالمشهد السياسي والاقتصادي العالمي يعاني من مشاكل تبدو مستعصية، بما في ذلك الفقر المدقع، وازدياد عدم المساواة، والأزمات الاقتصادية والمالية المتواترة، وأزمة الهجرة واللاجئين العالمية، وتغير المناخ، وتدهور البيئة. كما تبرز الفجوات المتسعة في الثروة وفي التكنولوجيا، وكذلك استمرار حالات المجاعة والجفاف والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية، الحاجة إلى توزيع أكثر إنصافا لمكاسب العولمة.

١٨ - وتابع قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظ بقلق أنه لم يُحرز سوى القليل من التقدم في بلوغ التنمية المستدامة للجميع، لا سيما الفقراء وأشد الفئات ضعفاً، وذلك بعد ثلاث سنوات من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. ولا تزال الحاجة قائمة إلى الدعم من البلدان المتقدمة، لا سيما في مجالات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتوفير التمويل للبلدان النامية. وتشدِّد المجموعة على أهمية احترام السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وعلى الحاجة إلى بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بما في ذلك توافر نظم تجارية ونقدية ومالية عالمية متسقة تدعم بعضها بعضا إلى جانب تحسين إدارة شؤون الاقتصاد على الصعيد العالمي.

١٩ - وذكر أن المجموعة تعترف بالدور الحيوي للعلم والتكنولوجيا في تعزيز التنمية وتيسير الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك القضاء على الفقر. وأكد أنه لا مغالاة في تأكيد الحاجة إلى التعجيل بنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية بشروط مؤاتية، وذلك من أجل التصدي للتحديات البيئية وتعزيز التنمية. ورأى أنه بدون حدوث اختراق في التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا، ستعاني البلدان النامية من صعوبات كبيرة في التحول إلى مسار إنمائي أكثر استدامة.

٢٠ - وأشار إلى أن التجارة الدولية وسيلة هامة لتمويل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والقضاء على الفقر. وتؤكد المجموعة مجدداً أهمية الأخذ، في إطار منظمة التجارة العالمية، بنظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي ويستند إلى القواعد إلى مبادئ الانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول وعدم التمييز والإنصاف، وكذلك أهمية تحرير التجارة بصورة مجدية من أجل تحفيز التنمية على الصعيد العالمي. ويمكن لنظام اقتصادي دولي جديد يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة أن يسهم في تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢١ - وأردف قائلاً إن تدفقات الهجرة الدولية الواسعة تمثل تحدياً آخر يؤثر تأثيرا خطيرا على العالم. وذكر أن فهم الصلة بين العولمة والتنمية أمر أساسي في تحديد السبيل الأفضل لإدارة تلك التدفقات من أجل تعظيم المنافع لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. فالهجرة يمكن أن تقدم إسهامات كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة، وفي تكوين الثروة على الصعيد العالمي، وفي التنمية في بلدان المنشأ، بوسائل من بينها إشراك الجاليات المغتربة في التنمية الاقتصادية والتعمير. ورأى أنه ينبغي إيجاد توازن مناسب بين أدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وأكد أن التعاون الدولي من الأهمية بمكان لكفالة أن تتم الهجرة بطريقة آمنة ونظامية وفي ظروف يسودها النظام والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين.

٢٢ - واختتم كلامه مؤكداً ضرورة زيادة التعاون بشأن الحصول على الاستحقاقات المكتسبة وإمكانية تحويلها، والاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، وتعزيز التعليم والمهارات، وتخفيض تكاليف توظيف المهاجرين، ومكافحة عديمي الضمير من مستخدمي المهاجرين ومهربيهم. وينبغي للمجتمع الدولي تنفيذ استراتيجيات تواصل اجتماعي فعالة بشأن مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة، لا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وتيسير الاندماج الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، لا سيما الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. ويجب على الدول أيضاً التكفل بصحة الأطفال المهاجرين وتعليمهم ونمائهم النفسي، وكفالة مراعاة مصالح الطفل العليا في المقام الأول ضمن سياسات الإدماج والعودة ولم شمل الأسر.

٢٣ - **السيد غافور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الأمم المتحدة والنظام المتعددة الأطراف يواجهان تحديات معقدة. فالعولمة والترابط يكتسيان أهمية حاسمة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وقد دفعا منذ وقت طويل بعجلة الرفاه الجماعي، لكنهما يلامان بدون وجه حق على الاختلالات الناشئة

عن الثورة الرقمية. وتظل الأمم المتحدة الهيئة العالمية الوحيدة ذات المشاركة العالمية والشرعية التي لا خلاف عليها، وهي تتفرد بوضع يمكنها من تنسيق الجهود الإقليمية لمواجهة التحديات العالمية. فالتصدي للإرهاب، وأمن الفضاء الإلكتروني، والأوبئة، وتغير المناخ، وغيرها من المسائل تتطلب تعاونا دوليا متينا والتزاما جماعيا من أجل الابتكار وتسخير التكنولوجيا لتحقيق الصالح العام.

٢٤ - وقال إنه، من أجل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا للنهوض بالشراكات من أجل التنمية ولصالح البلدان النامية. ولا بد من تعاون متعدد الأطراف أكبر، وليس أقل، لإعداد المجتمعات حتى تواجه المستقبل. وأضاف قائلا إن الرابطة عززت جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل، وعملت في الوقت نفسه على توسيع نطاق القدرة على الاتصال العالمي. وقد أخذت التدابير الرامية إلى تيسير رقمنة إجراءات التجارة وتعزيز التجارة فيما بين بلدان الرابطة وتحويل المنطقة إلى مقصد وحيد نابض بالحياة ومزدهر للرحلات الاستكشافية، وإلى تحقيق التحضر المستدام، تؤتي ثمارها. ولئن كانت الرابطة تحتفظ بهيكل إقليمي منفتح وشامل يستند إلى القواعد، وتعزز جهودها في مجال بناء قدرات المجتمعات المحلية، فإنها تقر بأن من الأهمية البالغة مواصلة التعاون مع الشركاء الخارجيين والتأكيد من جديد على أهمية تعددية الأطراف وأهمية العمل الإقليمي في مواجهة التحديات العالمية.

٢٥ - واختتم قائلا إنّ وزراء خارجية الرابطة والأمين العام ورئيس الجمعية العامة قد شددوا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة، وأكدوا من جديد التزامهم بتعزيز تنفيذ رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد أُحرز تقدم كبير، ولكن هناك مجال لمواصلة التحسين، مثل تعزيز الحد من أخطار الكوارث وإدارتها. وبتكثيف التعاون والشراكات داخل منطقة جنوب شرق آسيا وبين المنطقة والمجتمع الدولي، يمكن للرابطة والأمم المتحدة الوفاء بوعد التنمية المستدامة في إطار نظام مفتوح متعدد الأطراف وقائم على القواعد.

٢٦ - **السيد ريتشاردسون** (سانت لوسيا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن العولمة، التي كانت تُعتبر من قبل أداة قوية لتعزيز التعاون وتعجيل النمو، كانت لها عواقب وخيمة بالنسبة للعديد من البلدان النامية؛ وكان أثرها متفاوتا لا يمكن التنبؤ به، فيما لم يجر توزيع الفوائد والتكاليف على نحو منصف. ولجني فوائد العولمة مع التقليل إلى أدنى حد من مخاطرها وتكاليفها الباهظة، يجب الحرص على أن تكون شاملة للجميع منصفة ويمكن التنبؤ بها.

٢٧ - وقال إن العولمة قد انطوت لمدة طويلة على مزايا وعيوب بالنسبة للبلدان الكاريبية، حيث أدت إلى نشوء وتفاقم تحديات إنمائية، منها تباطؤ النمو الاقتصادي وتقلبه وارتفاع مستويات البطالة وتزايدها، وارتفاع مستويات الفقر، وعدم المساواة في الدخل والثروة، والاستدامة البيئية أمام قابلية التأثر الشديد بالأخطار الطبيعية، والمخاطر الكبيرة الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وتزداد حدة هذه التحديات بسبب نقص الموارد القابلة للاستثمار، وفقدان العلاقات المصرفية، وقلة القدرة المالية والمرونة اللازمة لاستيفاء متطلبات الاستثمار، وتناقص فرص الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، وارتفاع نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتستوعب خدمة الديون قدرا كبيرا من الإيرادات الضريبية، مما يعقد تمويل التنمية على المدى البعيد وتقديم الخدمات الاجتماعية.

٢٨ - وأشار إلى أن النظم العالمية تهدف إلى ضمان ازدهار الجميع، ولكن توزيع الفوائد والتكاليف المشتركة لا يزال غير متساو، مما أسفر عن أنماط تنمية بعيدة جدا عن الاستدامة وتتفاقم مع مر الأيام. أما العالم فتنتابه اتجاهاتٌ وأزماتٌ سوف تحبط أي أمل في تحقيق مستقبل مستدام للأجيال القادمة إذا لم يُكبح جماحها. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون تخصيص موارد جديدة كبيرة، داخل الحدود وخارجها على حد سواء.

٢٩ - وبالنسبة إلى الجماعة الكاريبية، قال إن التصدي للتحديات التي تعترض النمو الشامل والمنصف سيقتضي المواءمة بين إجراءات السياسة العامة والإصلاحات الهيكلية الدولية من أجل حفز الاستثمار، وإيجاد فرص العمل، ونمو الاقتصادات، وزيادة شفافية الضرائب على المستوى الدولي. وتتطلب العولمة والترابط جهودا يعزز بعضها بعضا لتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات. ويجب تكييف النظم والمؤسسات والسياسات الدولية التي تحكم التنمية المستدامة بهدف تيسير إدارة الترابط المتزايد بين مجالات السياسات العامة وداخلها والاستفادة منه. ولا بد من تعزيز التنسيق والاتساق بين السياسات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني لتحقيق أقصى قدر من تآزر الترتيبات الدولية في مجالات التنمية، بما في ذلك الاستدامة البيئية، والهجرة، والديون، والتجارة، والمعونة، والمالية. ويجب تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في خطة عمل أديس أبابا

الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية تنفيذا فعالا لدعم تعزيز التعاون على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. كما أن آلية تيسير التكنولوجيا المحددة في الخطة تتطلب تركيز الاهتمام نظرا للدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه العلم والتكنولوجيا.

٣٠ - وفي الختام، أكد وجوب تنشيط الشراكة العالمية لتسخير الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. فهذه الخطة تهدف إلى حشد الالتزام السياسي والدعم من جميع الدول الأعضاء لتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية، يجب أن تستند إلى التضامن والمساواة والمسؤولية الوطنية وتقرير المصير.

٣١ - **السيد إسكالانتي هاسبون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إن الدول الأعضاء في الجماعة تؤيد تماما مبادرة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهي تتطلع إلى القرار بشأن الطرائق، الذي سيجري التفاوض عليه في عام ٢٠١٩، والذي ينبغي أيضا أن يتناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية على نحو شامل. وأضاف قائلا إن من المهم تناول التحديات التي تطرحها الهجرة الدولية والفرص التي تتيحها في بلدان المنشأ والعبور والمقصد فيما يتعلق بتسوية وضع المهاجرين وإدماجهم الاجتماعي واستيعابهم، وذلك بوضع سياسات شاملة ومتعددة القطاعات في إطار سيادة القانون والقانون الدولي، واحترام سيادة الدول.

٣٢ - وقال إن الجماعة تدين جميع أعمال كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز والاضطهاد والتعصب التي تُرتكب ضد المهاجرين على الصعيد العالمي، وتحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لمكافحتها. وهي تهيب بجميع الدول أن تكفل احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين احتراما كاملا، وتجنب إجراءات الاحتجاز غير السليمة التي تعيق حقوقهم القانونية والإجرائية والجوهرية، وأن تكفل، عند الاقتضاء، إجراءات غير تمييزية لعودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، مع توفير الضمانات اللازمة وإيلاء اهتمام خاص للنساء والمراهقين والأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم. والجماعة ملتزمة أيضا بتعزيز التعاون من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين، والجرائم الخطيرة، مثل تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وغيرها من أشكال الإساءة والاستغلال، وأوجه الضعف الخاصة التي يتعرض لها المهاجرون من النساء والأطفال فيما يتعلق الاتجار بالأشخاص.

٣٣ - وأضاف أن الجماعة تؤكد على أهمية تشجيع تبادل أفضل الممارسات فيما بين دول المنطقة، وأهمية تنفيذ السياسات التي تعترف بالفوائد التي يعود بها المهاجرون على تحقيق التنمية المستدامة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهي تعترف بمساهمة المهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وتشدد على أن التحويلات المالية الواردة من العمال المهاجرين هي مصادر لرأس المال الخاص، ولا يمكن مساواتها بالمصادر العامة الدولية لتمويل التنمية. وتدعو الجماعة البلدان إلى ضمان توافر خدمات مالية مناسبة وميسورة للمهاجرين وعائلاتهم في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، ومواصلة خفض تكاليف التحويلات المالية إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ المحول، والقضاء على قنوات التحويلات المالية التي تتجاوز تكاليفها ٥ في المائة.

٣٤ - **السيد ليغويا** (ملاوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن العولمة تتيح فرصا كبيرة كما تطرح تحديات، وهي تتطلب سياسات مناسبة للاستفادة من فوائدها والتصدي لآثارها السلبية. وأوضح أنّ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد قد اكتسب أهمية إضافية مع سرعة وتيرة التغير التكنولوجي الذي يحول الاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وهو يوفر إطارا لمعالجة عدم المساواة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والعادل. وعلى الرغم من الالتزام القوي من المجتمع الدولي، لا توجد أي إجراءات ملموسة لمواجهة أزمة عدم المساواة المتفاقمة فيما بين البلدان. ورغم أن الاقتصاد العالمي قد انتعش من الأزمات المالية الهائلة التي شهدها العقد الماضي، فإنّ الفوائد لم توزَّع بإنصاف. والظروف الاقتصادية في أقل البلدان نموا لا تزال صعبة بصفة خاصة؛ فالناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان آخذ في النمو، لكن بوتيرة أبطأ بكثير مما يكفي للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٥ - وقال إنه، رغم التزام المجتمع الدولي في الإعلان وبرنامج العمل، باتخاذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الدعم السخي الذي تتلقاه هذه البلدان من الشركاء الإنمائيين لا يزال غير كافٍ لمعالجة التحديات التي تواجه أقل البلدان نموا؛ فهي تتلقى مساعدة إنمائية رسمية صافية قدرها ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أي أقل بكثير من الهدف الذي حددته

الأمم المتحدة. كما أن حصة صادرات أقل البلدان نموا من التجارة العالمية ومن تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي ضئيلة وآخذة في الانخفاض.

٣٦ - وقال إن المجموعة تدعو الشركاء الإنمائيين إلى تعزيز دعمهم لأقل البلدان نموا، وتزويد هذه البلدان بإمكانية الحصول على التكنولوجيات الحديثة، لا سيما التكنولوجيات المتجددة. وهناك أيضا حاجة إلى الدعم من أجل بناء الهياكل الأساسية الضرورية، وتكوين رأس المال البشري الذي يتمتع بالمهارات اللازمة لاعتماد التكنولوجيات الجديدة. وللأمم المتحدة دور رئيسي في التصدي لأوجه عدم المساواة في النظام الدولي والقضاء على الفجوات في الدخل والتكنولوجيا بين أقل البلدان نموا وبقية العالم.

٣٧ - وأشار السيد ليغويا إلى أن العوامل الديمغرافية والاقتصادية والبيئية والجيوسياسية تؤدي بشكل متزايد إلى تدفقات الهجرة الدولية. فسرعة شيخوخة السكان بصدد إحداث اختلالات في سوق العمل وضغوط مالية في البلدان ذات الدخل المرتفع. ومن الضروري تخفيض التكاليف المالية وتكاليف التحويلات المالية الهائلة التي يواجهها المهاجرون في كثير من الأحيان إلى مستوى معقول لزيادة فوائد الهجرة. وأعرب عن ترحيب المجموعة بعمل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بتكاليف استقدام العمال المهاجرين وما يتصل به من رسوم.

٣٨ - واختتم قائلا إن المجموعة تتطلع إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وإنشاء آلية بناء القدرات من أجل دعم تنفيذها. وهي تدعو إلى تفعيل الإعفاء المتعلق بالمعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من البلدان الأقل نموا الذي تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة العالمية.

٣٩ - **السيد غوجرال** (الهند): قال إن تسارع وتيرة العولمة التي تقودها التكنولوجيا يحدد شكل العالم المعاصر. فالعمل المتعدد الأطراف يعكس ضرورة إدارة الترابط الناجم عن تنقل رأس المال والسلع والخدمات والتكنولوجيا والأشخاص، الذي يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية بالربط بين الموارد ومراكز الإنتاج والأسواق والآفاق الاقتصادية عبر القارات والبلدان.

٤٠ - وقال إنه، على الرغم من أن التكامل الاقتصادي والمالي قد عزز النمو الاقتصادي في العالم، بما في ذلك البلدان النامية، فإن الآثار الناجمة عن العولمة والتكنولوجيات الناشئة كانت متفاوتة. فالأزمات المالية المتكررة وتداعياتها على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم تبرز المخاطر الهائلة التي ينطوي عليها عدم إدارة التكامل وعدم تنظيمه. وينطوي الترابط العالمي أيضا على تحديات مثل النزاعات الجارية وما ينجم عنها من تشريد للسكان، والشبكات الإرهابية التي تواصل توسيع رقعة نشاطها، وانتشار الأوبئة الكارثية، إضافة إلى المسائل الصحية العالمية الأخرى من قبيل مقاومة الجراثيم للأدوية، وفيروس نقص المناعة/الإيدز، والسل. وتشكل المشاعات العالمية مثل تغير المناخ والمحيطات والفضاء الإلكتروني مجالات أخرى لا بد فيها من تعاون دولي لإدارة المصالح الجماعية.

٤١ - وأردف قائلا إن الأمم المتحدة ركزت، في السنة الماضية، على تنقل المهاجرين واللاجئين بأعداد كبيرة استجابة للأحداث المحلية ذات التداعيات البعيدة المدى. وبُني معظم الدول والمجتمعات على موجات الهجرة عبر القرون الماضية، وتوسعت الهجرة فأصبحت أحد الجوانب الرئيسية للعالم الحديث المتكامل الذي يتحول إلى العولمة، حيث تتطلب الاقتصادات القائمة على المعرفة والابتكار تنقل الأشخاص المطلوب بقدر ما تتطلب تنقل رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود. وسيتيح الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إطارا لتيسير التعاون الدولي بشأن الهجرة.

٤٢ - وفي ختام كلمته، قال إن الهند تواصل دعم الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، وتحقيق التنمية المستدامة وغير ذلك من القضايا المستجدة، وهي تعمل على توسيع نطاق شراكاتها الإنمائية بشكل كبير مع أمثالها من البلدان النامية. وأضاف أن هذا الفهم للترابط يتجلى بوضوح في ما يبديه بلده من احترام للتنوع ومن روح التعايش والتعاون لتحقيق مزيد من القوة، اللذين ترتكز عليهما الجهود في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٣ - *تولّى* **السيد براكيتي** *(موناكو)، نائب رئيس اللجنة، رئاسة الجلسة.*

٤٤ - **السيد النهدي** (المملكة العربية السعودية): قال إن العلاقات المصرفية، ونقل التكنولوجيا والخبرات، والتجارة والاستثمار هي المجالات الرئيسية الثلاثة للترابط الدولي. وقد أصبحت المملكة العربية السعودية مركزا ضخما للتفاعل مع القوى العاملة على أساس عقود مؤقتة واتفاقيات ثنائية تحافظ على حقوق العمال ورواد الأعمال. ويسهم حوالي ١٢ مليون عامل من أكثر من ١٠٠ دولة، يمثلون ٧ في المائة من سكان المملكة العربية السعودية، بشكل كبير في

تحقيق التنمية المستدامة. وقال إن بلده يمثل مصدرا هاما للتمويل للعديد من بلدان المهاجرين من خلال تحويلات تبلغ ٤٠ بليون دولار.

٤٥ - ومضى يقول إن المملكة العربية السعودية تشيد بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبالاتفاق المبرم مؤخرا بين منظمات حقوق الإنسان والمملكة العربية السعودية لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالبشر. كما قال إن حكومة بلده ترحب بالتركيز الدولي المتزايد على هذه الجريمة الشنيعة، وتشدد على أهمية إعطاء شكل ملموس للتعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان في مجال الهجرة.

٤٦ - **السيد فوندوكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الجهود التي بذلت حتى الآن في سبيل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ قد أبرزت الترابط المتزايد بين جميع البلدان والحاجة إلى اعتماد نُهج مشتركة ترمي إلى تحقيق النمو الاقتصادي العادل والشامل والتقدمي وإلى بلوغ التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي قد تعزز في السنوات الأخيرة، إلا أن أسواق التجارة الدولية والأسواق المالية ما زالت تشهد تقلبات كبيرة، إلى جانب تغيرات في السياسة الائتمانية والنقدية والمخاطر المتزايدة لأزمات الديون. وأوضح أنّ الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذة في الاتساع لأسباب منها الفجوة التكنولوجية التي تعرقل بوضوح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٧ - وأضاف قائلا إنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء. وقد أبلغت العديد من البلدان عن النجاح في الحد من الفقر، وعن تحسين متوسط العمر المتوقع، وكفالة المساواة بين الجنسين. غير أنه مع زيادة نمو التزامات خدمة الدين ومخاطر التغيرات في السياسات التجارية، من المهم أن تؤخذ في الاعتبار على الصعيد الوطني، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، مجالات من قبيل الحماية الاجتماعية للمواطنين وجذب الاستثمار لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، قال إن حكومة بلده تولي أهمية خاصة لدور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتنسيقها مع مؤسسات بريتون وودز، ومجموعة العشرين، ومجموعة البريكس وغيرها من الكيانات المتعددة الأطراف.

٤٨ - واسترسل قائلا إن الهجرة الدولية كانت لفترة طويلة عاملا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، وسوف يستمر دورها في النمو. والبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تشعر بتداعيات ذلك. وأوضح أنّه يتعين على المجتمع الدولي التقليل من التأثير السلبي وتحسين العناصر الإيجابية. وسيكون عام ٢٠١٨ عاما بارزا بالنسبة لسياسة الهجرة في الأمم المتحدة من خلال اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تُتخذ خطوات لضمان تنسيق الإجراءات وتجنب إمكانية ازدواجية الجهود. وأفاد بأنّ اتخاذ قرار بشأن استصواب عقد حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠١٩ يجب أن يستند إلى اعتبارات من قبيل ارتباطاته بالاتفاق العالمي وضرورة تقييم تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٤٩ - **السيد غونزاليس بينيا** (كوبا): قال إن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية والحاجة إلى تعددية الأطراف يكتسيان اليوم أهمية أكبر من أي وقت مضى في عالم يتزايد ترابطا ويواجه تحديات متزايدة للنظام الحالي المتعدد الأطراف. فلا غنى عن نظام متعدد الأطراف شفاف ومفتوح وغير تمييزي وشامل يعظّم فوائد العولمة ويعمل على تقليص التكاليف.

٥٠ - ومضى قائلا إن الفجوة الإنمائية التي تفصل الشمال عن الجنوب مستمرة في الاتساع. والمشاكل العالمية مثل الفقر والجوع المزمن والأمية والبطالة والوفاة من أمراض يمكن الوقاية منها وشفاؤها هي أيضا مستمرة. وأوضح أنّ الموارد اللازمة لمواجهة هذه المشاكل متوفرة، ولكن الإرادة السياسية مفقودة. وقال إنّ كوبا تكرر التأكيد على الحاجة إلى نظام اقتصادي دولي جديد أساسه الإنصاف والمساواة في السيادة والمنفعة المشتركة والتعاون بين جميع الدول. وأضاف بأنّه لا بد للبلدان النامية من تحقيق السيادة التكنولوجية والاستفادة من إمكانية أكبر للحصول على التمويل، والاستثمار، وبناء القدرات، وإنشاء البنى التحتية، ونقل الملكية الفكرية والتكنولوجيا. أما تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ فهو يفترض الاعتراف بتنوع النهج التي يختارها كل شعب واحترامها، مع مراعاة ظروفه وقدراته وأولوياته الوطنية المختلفة.

٥١ - واسترسل قائلا إن كوبا ترفض الإجراءات الأحادية الجانب والحمائية والإقصائية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية منتهكة بذلك المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة، والتي تعزز حصرا المصالح الوطنية على حساب الحلول العالمية والمتعددة الأطراف الضرورية لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه البشرية. والحصار التي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لما يقرب من ستة عقود هو أكثر نظام جزاءات انفرادية ظلما وأطولها من بين أنظمة الجزاءات الانفرادية التي طبقت على أي بلد، وهو يشكل انتهاكا جسيما وصارخا ومنهجيا لحقوق الإنسان الواجبة للشعب الكوبي بأكمله.

وهو حصار يمكن تصنيفه أيضا، بموجب اتفاقية عام ١٩٤٨ بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، على أنه إبادة جماعية وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما أنّه يشكل العقبة الرئيسية في طريق تطور الاقتصاد الكوبي فضلا عن التعاون الدولي. ومع ذلك، أحرزت كوبا تقدما كبيرا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بفضل جهود شعبها وتعاونها مع بلدان شقيقة في جميع أنحاء العالم.

٥٢ - واختتم قائلاً إن حكومة بلده تتطلع إلى عولمة التعاون والتضامن؛ إذ يعمل أكثر من ٥٠ ٠٠٠ كوبي في ٦٥ دولة، إضافة إلى أن ٤٠٧ ٠٠٠ من العاملين في مجال الصحة الكوبيين يقدمون خدماتهم في ١٦٤ دولة في جميع أنحاء العالم منذ عام ١٩٦٣. وستستمر كوبا دائما في الحفاظ على التزامها الأسمى بالمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية الكاملة لجميع الشعوب والأفراد.

٥٣ - **السيد أجي** (بروني دار السلام): قال إن وتيرة الترابط العابر للحدود ونطاقه يشهدان الآن تطورا مطردا. فاستخدام الإنترنت على نطاق واسع، والنمو الكبير في الاستثمار في البنى التحتية العالمية، وزيادة فرص العمل والدراسة في مختلف البلدان هي أمور تفضي إلى درجة عالية من الترابط بين الدول وتستلزم إقامة تعاون حكومي دولي. ولئن كانت العولمة قد أتاحت فرص الازدهار لكثير من البلدان، فهي قد طرحت أيضا مجموعة من التحديات التي يتعين معالجتها، بما في ذلك اتساع الفجوة التكنولوجية والفجوة في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إلى جانب قابلية البلدان النامية للتضرر في مواجهة الأزمات المالية والصدمات الخارجية، وانعدام التمثيل الكافي لها في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ولهذه الغاية، تؤيد بروني دار السلام الجهود الجماعية الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر شمولا وفعالية وشفافية.

٥٤ - وقال إن وفد بلده يرحب بتركيز تقرير الأمين العام (A/73/290) على ضرورة التعاون الدولي في إدارة تطورات التكنولوجيا وتطبيقاتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويظل عمل الأمم المتحدة حاسما من أجل تحقيق النجاح في تنفيذ الاتفاقات الرئيسية مثل خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقال إن حكومة بلده ترحب بالعمل المنتظم بين مجموعة الحوكمة العالمية، ومجموعة العشرين، والأمم المتحدة بغية التشجيع إحلال تعددية للأطراف تتسم بمزيد الشمول من خلال السماح للاقتصادات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإضافة أصواتها إلى أعمال مجموعة العشرين.

٥٥ - وأكد على أنّ البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تحتاج إلى أن تعمل معا من أجل إتاحة الفرصة لجميع البلدان للاستفادة من العولمة، سواء في مجال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، أو في تقديم المساعدة التقنية على شكل بناء للقدرات ونقل للتكنولوجيا. وقال إن بروناي دار السلام تؤيد بقوة التجارة الدولية كمحرك للتنمية والنمو الاقتصادي المتواصل. وهي ملتزمة أيضاً، كاقتصاد نام صغير، بتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف تستفيد منه جميع البلدان في جميع مراحل التنمية. ومن المهم بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الدولية بما في ذلك منظمة التجارة العالمية الاستمرار في العمل بمشاركة بناءة من جميع الأعضاء. وأضاف أن حكومة بلده تشارك كذلك بنشاط في المبادرات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية مثل منطقة النمو في جنوب شرق آسيا، التي تضاعف جهودها من أجل الترويج لنظام تجاري شامل وشفاف.

٥٦ - **السيدة أسوسينا** (الفلبين): قالت إن حكومة بلدها تؤيد بالكامل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي طال انتظاره. فالهجرة تشكل واقعا حياتيا. والتنقل البشري مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية، وهو في تزايد. وأوضحت أن الاتفاق العالمي يشكل دليلا على قوة وروح التعددية التي كانت محاصرة، وهو سوف يضع للعالم معيارا أخلاقيا فيما يخص الدفاع عن حقوق ورفاهية وكرامة كل مهاجر، وذلك بالاستناد إلى الاعتراف في خطة عام ٢٠٣٠ بالأبعاد المتعددة للهجرة بالنسبة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد وبالإسهام الإيجابي للمهاجرين. وإذا لم يُعتمد الميثاق العالمي للهجرة، فإن العالم سيكون أسوأ حالاً من ذي قبل، مع بيئة يسودها العداء تجاه المهاجرين.

٥٧ - وأضافت أن الصلة بين التحويلات المالية والتنمية المستدامة واضحة. فالتحويلات تدعم استراتيجيات التنمية طويلة الأجل، لا سيما فيما يخص القضاء على الفقر والوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزز الاستثمارات المحلية التي يمكن أن تشجع على الأعمال الحرة وتعميم الخدمات المالية، ولا سيما في المناطق الريفية من البلدان النامية حيث توجد أعلى معدلات الفقر. وتسهم الهجرة أيضا في التنمية المستدامة من خلال نقل المعرفة والمهارات، وتعزيز التجارة والاستثمار، وسد الثغرات في أسواق العمل في بلدان المقصد.

٥٨ - وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى إعادة توجيه الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة ليصبح منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي سيواصل الحوار الدولي بشأن الهجرة. وستشارك الفلبين مشاركة كاملة في استعراض جميع الأهداف والغايات والمؤشرات المتعلقة بالهجرة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩.

٥٩ - **السيدة شاياسان** (تايلند): قالت إن العولمة تجلب فرصا اجتماعية واقتصادية، وكذلك تحديات كبيرة، ولا سيما فيما يخص الحفاظ على مبدأي المساواة والشمولية اللذين يعتبران أساسيين للنهوض بالتنمية المستدامة. ويتعين بذل جهود وطنية ودولية أكبر من أجل التصدي للتحديات الناشئة عن عجز العديد من البلدان عن مواجهة عوامل مثل أوجه عدم اليقين في التجارة والمالية الدوليين، وقلة فرص الحصول على التقدم التكنولوجي والتحركات غير النظامية للأشخاص. لذلك، لا بد من تجديد الإيمان بالتعددية والمحافظة عليه.

٦٠ - واسترسلت قائلة إن بناء القدرة على الصمود يساعد البلدان على التغلب على الآثار السلبية للعولمة، ولكنه يتطلب تعاونا دوليا. لذلك، فإنّ تمويل القدرة على الصمود وبناء القدرات، من خلال تنفيذ أكثر قوة للالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئة الموارد المحلية للقطاعين العام والخاص، هو مسألة في غاية الأهمية. وتستطيع التكنولوجيات الجديدة أن تطلق العنان للإمكانيات الاقتصادية من خلال فوائد منها زيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة. ويجب الاعتراف بحاجة العالم النامي للدعم التكنولوجي الفعال والتعاون في مجال البحث والتطوير، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التكنولوجيا للجميع. وقد عززت حكومة بلدها الوصول الشامل والميسور إلى النطاق العريض في أنحاء البلد من أجل المساعدة على التغلب على الفجوة الرقمية وسد الثغرات الإنمائية.

٦١ - وأضافت أن الهجرة تعتبر سمة مميزة للعولمة، إذ أنها تربط المجتمعات داخل نفس المناطق وعبر مناطق مختلفة. وتمثل الهجرة التي تدار بشكل جيد حافزا للنمو الاقتصادي الشامل للجميع وللتنمية المستدامة. وقد نفذت تايلند، باعتبارها دولة تستضيف أكثر من ٣,٨ مليون عامل مهاجر، بالتعاون مع شركاء من بينهم وكالات الأمم المتحدة، تدابير من قبيل التشجيع على تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين وتوظيفهم بشكل أخلاقي، ومكافحة الاتجار بالأشخاص وإنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين. وتشمل التغطية الصحية الشاملة في تايلند المهاجرين الحاملين للوثائق اللازمة وغير الحاملين لها إضافة إلى أطفالهم، وهو ما يساعد على تعزيز الصحة العامة ومكافحة تفشي الأمراض. وقالت السيدة شاياسان إنّ تايلند مستعدة لزيادة تعزيز التعاون بشأن الهجرة وهي تتطلع إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

٦٢ - وختمت كلمتها بالقول إنّ الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع مستويات الحكومة والمجتمع أساسية لضمان وصول العولمة إلى أكثر الفئات تخلفا عن الركب. وقد نفذت تايلند شراكة بين القطاعين العام والخاص للمساعدة في بناء المرونة وتحسين القدرات. وأوضحت أنّ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يستند دائما إلى الطلب ويتمحور حول الإنسان. وقد أطلعت حكومة بلدها البلدان الأخرى على النهج الذي طورته محليا في العمل على تحقيق التنمية المستدامة، وهي ستواصل القيام بذلك.

٦٣ - **السيد باراجولي** (نيبال): قال إن العالم قد أصبح أفضل تواصلاً من أي وقت مضى. فقد حدثت تغيرات لم يسبق لها مثيل في العقود الأخيرة من حيث النطاق والحجم، وأدت العولمة إلى تغيير مستويات المعيشة بصورة جوهرية. ومع ذلك، فمن الواضح أن تقاسم منافع العولمة لم يكن متكافئاً، وأنّ وتيرة اللامساواة مستمرة في الارتفاع. كما أن عناصر الإدماج والإنصاف والعدالة الاجتماعية تبدو مفقودة في العملية برمتها. أما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، فإنها عرضة لمختلف الصدمات الاجتماعية الاقتصادية التي تسببها العولمة، في حين تواجه البلدان التي تجمع بين صِفتَيّ أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية اختناقات في البنى التحتية وقيوداً على قدراتها تحد من قدرتها على الاستفادة من العولمة. وأعرب عن ثقة نيبال التامة في الأمم المتحدة كهيئة عالمية وحيدة للتصدي للتحديات العالمية. فالمنظمة تضطلع بمسؤولية تسخير العولمة لصالح الجميع.

٦٤ - واستطرد قائلاً إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطور السريع للعلوم والتكنولوجيا قد عجّلا بانتشار العولمة وزادا من الترابط، وفي نفس الوقت أدّيا إلى ظهور ديناميات تشجع على مبدأ ''الفائز يظفر بكل شيء'' داخل البلدان وفيما بينها. كما أن العائد الرقمي للاختراعات التكنولوجية الآخذة في التوسع موزع بشكل غير متساو، والفجوة الرقمية آخذة في الاتساع. أما البلدان النامية، فتكافح من أجل التكيف مع أساليب الإنتاج والاستهلاك الجديدة. ومن المفارقات أن العديد من البلدان النامية لم تستوعب بعد تكنولوجيات الثورات الصناعية السابقة بالكامل، في الوقت الذي بدأ فيه النقاش بشأن ثورة رابعة.

٦٥ - ومضى يقول إن الالتزام بروح ومبادئ إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد من شأنه أن يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق عولمة أكثر شمولاً وعدلاً. وهناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لمنح البلدان النامية فرصة متساوية للنجاح من خلال إدخال الإصلاحات على الحوكمة العالمية والهيكل المالي الدولي. كما أن نشر التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية بشروط مواتية هما أمران لهما نفس القدر من الأهمية. ويتوقف الترابط بين البلدان على إمكانية ربط الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية والخطوط الجوية وشبكات الإرسال.

٦٦ - وأوضح أن التنقل البشري هو من الجوانب المهمة للعولمة. فقد سُجل نمو غير مسبوق في الهجرة، يمكن أن يسهم إسهاماً هائلاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا ما أُحسن استغلاله عن طريق التعاون الدولي. وبما أن أكثر من ١٠ في المائة من النيباليين يعيشون في الخارج، فإن كفالة حقوق الإنسان لجميع المهاجرين ورفاههم لا يزال يمثل أولوية بالنسبة لحكومة بلده. وختم بالقول إن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية سيكون أول صك صادر عن الأمم المتحدة يهدف إلى معالجة مسألة الهجرة بصورة شاملة.

٦٧ - **السيدة خواريس أرغويتا** (غواتيمالا): قالت إن تعزيز التنمية يؤدي إلى السلام والازدهار. ولا يزال القضاء على الفقر يمثل أكبر تحد يواجه العالم وهو أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت، فإنّ هناك حاجة للحفاظ على نمو مستدام وفرص عمل لائقة.

٦٨ - وأشارت إلى أن غواتيمالا تنفذ حالياً سياسة حكومية عامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، إقراراً منها بأن التنمية والصالح العام يتطلبان تعزيز دولة حديثة وديمقراطية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، صدر قانون لتعزيز ريادة الأعمال بهدف توليد العمالة والنمو الاقتصادي، ولتعزيز النظام التعليمي وزيادة الفرص المتاحة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجب أن تقترن هذه الجهود بزيادة الاستثمارات الوطنية والدولية، بما يعزز التنمية الاقتصادية الأكثر ملاءمة لتوليد فرص العمل اللائق. وفي هذا الصدد، أنشأت حكومة بلدها اتحاداً جمركياً مع هندوراس في عام ٢٠١٨، وهي تتوقع انضمام الكامل السلفادور بالكامل إلى هذا الاتحاد.

٦٩ - واستطردت قائلة إنه يجب على بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة أن تكفل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين وإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة مثل الأطفال والمراهقين المصحوبين وغير المصحوبين، وللوحدات الأسرية والمسنّين. وواصلت بالقول إنه من المهم مواصلة معالجة التحديات والفرص المتصلة بالهجرة الدولية، التي تسهم إسهاماً إيجابياً في النمو الشامل والتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويجب أن تسعى بلدان المنشأ لجعل الهجرة فرصة وليس ضرورة، وينبغي أن تعترف بلدان المقصد بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في اقتصاداتها.

٧٠ - وختمت قائلة إنه من المهم الاعتراف بالروابط الإيجابية بين الهجرة والتنمية، ولكن التأكيد على حقوق الإنسان هو أيضاً أمر أساسي. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لاتباع نظرة كلية للهجرة الدولية، مع التركيز على منظور حقوق الإنسان الذي يرفض تجريم جميع المهاجرين. وأضافت أن غواتيمالا ترحب بوضع الصيغة النهائية للميثاق العالمي للهجرة، وتأمل في أن يتم اعتماده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. كما أن وفد بلدها يتطلع إلى بدء أشغال التفاوض بشأن قرار الطرائق في عام ٢٠١٩، الذي ينبغي أن يعالج بشكل شامل مسألتي الهجرة الدولية والتنمية.

٧١ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن التنقل البشري عبر الحدود الدولية هو ظاهرة عالمية وواقع لا يمكن تجنبه. ويُعتبر المهاجرون بمثابة عامل للتغيير وعامل مساعد في التنمية متى كانت هذه العملية آمنة ومنظمة ونظامية ومسؤولة. فمعظم أنشطة الهجرة تجري داخل المناطق وفيما بين البلدان النامية، وجميع بلدان العالم تقريباً أصبحت بلدان منشأ وعبور ومقصد وعودة في نفس الوقت. ومن المهم وضع حد لنهج الأمم المتحدة المتجزئ إزاء مسألة الهجرة. ولا بد من استجابة عالمية لحماية حقوق المهاجرين وكرامتهم والاستفادة إلى أقصى حد من الإمكانات الإنمائية للهجرة.

٧٢ - وأوضح أن بنغلاديش تعد واحدة من أكبر بلدان المنشأ من حيث توليد الثروة الوطنية والتنمية. وتؤدي التحويلات المالية دوراً هائلاً في هذا الصدد. فقد أصبحت الهجرة جزءاً لا يتجزأ من سياستها الإنمائية الوطنية بغية تمهيد الطريق أمام البلد ليصبح من البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢١ ثم من البلدان المتقدمة النمو بحلول عام ٢٠٤١. ويجب على المجتمع العالمي أن يعمل سوية على تنفيذ القواعد والتدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر وتخفيض تكاليف استقدام اليد العاملة المهاجرة إلى مستوى يمكن تحمله.

٧٣ - وأفاد بأنّ بنغلاديش تشعر بالارتياح لأن الهجرة قد وجدت مكانها في خطاب الأمم المتحدة المنتظم، وهي ممتنة لأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية قد وُضع في صيغته

النهائية. فهذا الاتفاق يشكل حجر الزاوية لتعزيز الحوكمة العالمية في مجال الهجرة من خلال التعاون الدولي وبناء القدرات وتقاسم المسؤوليات، وهو سيسهّل إحراز تقدم كبير في دعم حقوق المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، ومعالجة المسائل المتعلقة بهجرة اليد العاملة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتشديد على جمع البيانات المصنفة وتخفيض تكلفة إرسال التحويلات المالية وتحقيق قابلية تحويل الاستحقاقات المكتسبة. واعتبر أن الاتفاق يمثل، في المقام الأول، منبراً عالمياً لتحقيق الإرادة السياسية والزخم المتوخى في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين.

٧٤ - **السيد زو شينغيو** (الصين) قال إن التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية آخذان في التوسع في الوقت الراهن، والمعلوماتية الاجتماعية والتنوع الثقافي ما فتئا يحرزان تقدما أيضاً. فالعولمة متسقة مع الاتجاه العالمي التاريخي المتسم بتحقيق إنجازات في مجالات السلام والتنمية والتعاون والمساواة بين الجنسين. وأصبحت البلدان متواصلة ومترابطة فيما بينها، وصار المجتمع العالمي يتقاسم نفس المصير. فأصبح العالم يشهد تغيرات عميقة لم يسبق لها مثيل في المائة عام الماضية.

٧٥ - وأوضح أنه لا يمكن لأي بلد يعمل بمفرده أن يتعامل مع التحديات المعقدة والصعبة التي تفرضها العولمة، ولذلك لا بد من الجهود المشتركة للمجتمع الدولي. والصين تعتقد أن مفاهيم الحوكمة العالمية، المتمثلة في التشاور والمساهمة المشتركة وتقاسم الفوائد، تظل مطلوبة لكي تجمع البلدان بين مصالحها الخاصة والاهتمامات المشتركة للبلدان الأخرى، وتوسّع نطاق هذا التقارب في المصالح، وتدخل في تعاون يؤدي إلى تحقيق السلام وتعزيز التنمية وتحقيق نتائج مربحة ثنائية ومتعددة الأطراف وشاملة للجميع.

٧٦ - وأضاف أنه ينبغي التعجيل بالإصلاح الهيكلي واستخدام مفاهيم إنمائية وتدابير مبتكرة للسياسة العامة من أجل تعزيز التحول من القوى الدافعة القديمة للنمو إلى أخرى جديدة، والاستفادة من إمكانات النمو على المدى الطويل. وأوضح أنّ هناك أيضا حاجة إلى صد الحمائية التجارية، والمحافظة على النظام التجاري المتعدد الأطراف والمشاركة في المشاورات من أجل حل الخلافات وبناء اقتصاد عالمي مفتوح. ويجب تعزيز سياسة الاقتصاد الكلي والاتصالات وتشجيع المنظومة والنظام العالميين من أجل كفالة تنمية عادلة ومعقولة بدرجة أكبر وتعزيز تمثيل الأسواق الناشئة والبلدان النامية.

٧٧ - واستطرد بالقول إن الصين تدعم المشاركة النشطة للبلدان الأفريقية في التنظيمات الاقتصادية، وهي قد عملت على مساعدة البلدان الأفريقية وتحقيق تقدم مشترك. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عقدت الصين والبلدان الأفريقية منتدى للتعاون يهدف إلى تعزيز مجتمع أقوى ذي مستقبل مشترك عن طريق التعاون المربح للجميع. وقد أجرى قادة كلا الجانبين مشاورات وخططوا للتعاون في المستقبل وقرروا تنفيذ ثماني مبادرات، واتفقوا أيضاً على اعتماد مبادرة الحزام والطريق، إلى جانب خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان الأفريقية.

٧٨ - وختم بالقول إن الصين من المساهمين في العولمة الاقتصادية، وهي ما فتئت دائماً تتقاسم ما حققته من فرص إنمائية ونمو مع البلدان الأخرى. فقد شهدت تجارتها الخارجية، خلال ٤٠ عاماً من الإصلاح والانفتاح، زيادة بمعدل سنوي متوسط قدره ١٤,٥ في المائة، وساهمت الصين بأكثر من ٣٠ في المائة من النمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة. وأكد أن حكومة بلده على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للنهوض بالعولمة في الاتجاه الذي يعود بالنفع على جميع بلدان وشعوب العالم.

٧٩ - **السيد جاجيلاري** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يحيط علما بتقريري الأمين العام بشأن بند جدول الأعمال قيد المناقشة (A/73/290 و A/73/286)، ولكنه لم يتمكن من العثور على أي إشارات إلى مصطلحي ''العولمة'' أو ''الترابط''، الذين يرى أنهما يكتسيان أهمية خاصة بالنسبة لآفاق التنمية في البلدان النامية، واللذين أُدرجا في عنوان بند جدول الأعمال.

٨٠ - وأشار إلى أن العولمة ظاهرة متعددة الجوانب طويلة الأمد، وأن الترابط في صميمها، وهي لا تزال تؤثر على كل جوانب الحياة تقريبا. فقد قربت الناس من بعضهم البعض بطريقة غير مسبوقة، على الرغم من التفاوت الشديد في تقاسم فوائدها. كما أن التعاون الدولي المعزز، الذي تدعمه تعددية الأطراف، أمر ضروري لجعل العولمة تعمل لصالح الجميع، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تخلفت عن الركب، وذلك بتسخير منافعها والتقليل من مخاطرها وتحدياتها إلى أدنى حد. وأوضح السيد جاجيلاري أنّ مناقشات العولمة ينبغي أن تتناول مسائل التضامن والمساواة وتَوَلِّي زمام المبادرة على الصعيد الوطني وتقرير المصير والاحترام المتبادل والمسؤولية العالمية بين الشركاء على قدم المساواة، بالإضافة إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها.

٨١ - واسترسل قائلاً إن للأمم المتحدة دوراً حاسماً في دعم البلدان للتغلب بشكل أفضل على مخاطر العولمة، إضافة إلى الجمع بين جميع البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين لإيجاد حلول عالمية

للمشاكل المشتركة في إطار متعدد الأطراف ولكفالة المساواة في تقاسم فوائد العولمة. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي للمنظمة أن تساعد العالم النامي في إسماع صوته بقدر أكبر وفي تحسين تمثيله في مؤسسات الحوكمة العالمية، وبالتالي تعزيز الجهود الدولية الجماعية لتسخير العولمة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٨٢ - وأضاف أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة في عالم متواصل ومترابط بشكل متزايد يتطلب الاعتراف بتنوع النُهج التي يتبعها كل شعب وفقا لظروفه وأولوياته الخاصة واحترام تلك النُهج. وأكد على ضرورة إنشاء نظام شفاف ومفتوح وغير تمييزي وشامل يعظّم فوائد العولمة مع تقليص تكاليفها.

٨٣ - وأوضح أن بلده قد بذل جهوداً كبيرة للنهوض بخططه الإنمائية الوطنية رغم الضغوط السياسية الجائرة والجزاءات الانفرادية غير العادلة. فقد تمكّن، بالاعتماد على موارده الوطنية وفوائد اقتصاد المقاومة، من إحراز تقدم كبير في تنميته الاقتصادية والاجتماعية بفضل جهود شعبه والتعاون مع البلدان الوفية لمبدأ التعاون البناء المتعدد الأطراف.

٨٤ - وختم بالقول إن التعاون الدولي لا يزال أساسياً في الاستفادة من ظاهرة الهجرة العالمية، التي تمثل جانباً مهماً من جوانب التنمية المستدامة بما لها من تحديات وفرص خاصة بها. وفي الوقت نفسه، لا يمكن المبالغة في التأكيد على حق الدول السيادي في تحديد سياساتها الوطنية للهجرة وحوكمة الهجرة في نطاق ولايتها القضائية وبما يتماشى مع القانون الدولي.

٨٥ - **السيدة أورتيز** (هندوراس): قالت إن الهجرة هي حق من حقوق الإنسان؛ فعلى مدى قرون، هاجر الناس ووفدوا على شعوب أخرى، فأسهموا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المضيفة لهم من خلال السعي للحصول على فرص أفضل. وهندوراس ليست استثناء. وأوضحت أنّه من المهم معالجة التحديات التي تطرحها الهجرة الدولية فيما يتعلق بتنظيم المهاجرين وتصحيح وضعهم القانوني وإدماجهم في المجتمع وتمكينهم من الاندماج، وذلك بصياغة سياسات عامة متكاملة ومتعددة القطاعات في إطار سيادة القانون والقانون الدولي، مع احترام سيادة الدول. وهندوراس تحث بلدان المنشأ والعبور والمقصد على ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين وتجنب احتجازهم بشكل غير سليم. كما أن مبدأ كرامة الإنسان هو عنصر أساسي في ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن يسود في التعامل مع جميع جوانب الهجرة. ومن المهم بشكل خاص معالجة الظروف التي تشهد في الأسر تمزقا لأواصرها.

٨٦ - ومضت تقول إنه في عام ٢٠١٧، أرسل المهاجرون تحويلات مالية لأسرهم بلغت ثلاثة أضعاف مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية، وقدموا الدعم لما يقدر بنحو ٨٠٠ مليون شخص. وقد شاركت هندوراس في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٨١/٧٢ الذي حدد ١٦ حزيران/يونيه يوما دوليا للتحويلات المالية العائلية، بالنظر إلى أهمية التحويلات المالية بالنسبة للتنمية الاقتصادية. وقالت إنه ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تشجع على تخفيض تكاليف إرسال التحويلات المالية إلى أقل من ٣ في المائة تمشياً مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة.

٨٧ - وختمت قائلة إن اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يعتبر معلماً تاريخياً. فقد أوجد نهجه المتعدد الأبعاد والمستند إلى الأدلة، الذي يؤكد على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، إطاراً دينامياً للاشتراك في تعزيز فوائد الهجرة باعتبارها من عوامل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

٨٨ - **السيد مونتي** (ناميبيا): قال إنّ تعددية الأطراف لها دور محوري في الحفاظ على البنية الاقتصادية العالمية ومعالجة النزاعات التجارية غير العادلة التي تؤثر سلباً على الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن توجيه نحو ٢٠ في المائة فقط من تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ إلى البلدان النامية من أجل العمل المناخي هو مسألة لا ينبغي أن تُفهم على الإطلاق بأنها تعني أن هذه البلدان لم تتأثر سلباً بتغير المناخ. وناميبيا تسعى، باعتبارها دولة ذات صحراءين وتعاني بانتظام من الجفاف والفيضانات، إلى الحصول على التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ. لذلك، فإن وفد بلده يدعو الشركاء الإنمائيين إلى مضاعفة الجهود والوفاء بالتزاماتهم ذات الصلة بتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، بما يتماشى مع مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها. وأعرب عن امتنان ناميبيا للمساعدة التي تلقتها عن طريق صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ وصندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، ودعا إلى ضرورة دعم هذه المساعدة بشكل جيد.

٨٩ - وأشار إلى أن السياسة الخارجية لناميبيا تستند إلى مبادئ تعددية الأطراف؛ وقال إنّ ناميبيا، باعتبارها ثاني أقل البلدان كثافة سكانية في العالم، تعتمد بدرجة كبيرة على النظم المتعددة الأطراف، التي تعد أساسية لخططها المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر.

كما أن إمكانية الحصول على التكنولوجيات الجديدة أمر أساسي بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بالتصدي للتحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد أن ناميبيا ترحب بإنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً كوسيلة تمكن البلدان النامية من سد الفجوة التكنولوجية وتتيح للمجتمعات المحلية الحصول على التكنولوجيات اللازمة لتنميتها. وهي تؤيد نداء الأمين العام للأمم المتحدة بتعزيز وظائف المنظمة في معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي، بما يضمن مصالح جميع البلدان على قدم المساواة.

٩٠ - **السيد الشنطة** (ليبيا): قال إن العولمة سمة رئيسية من سمات التكامل في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وإنّ العولمة الاقتصادية تتيح الفرص لتحقيق التنمية. وتستطيع العولمة، متى استُخدمت بشكل جيد، أن تساعد على نشر التكنولوجيا المتقدمة والاستثمار الأجنبي المباشر والخبرة الإدارية. ومع ذلك، لا يمكن الاعتماد ببساطة على فوائد التجارة والأسواق غير المنظمة والتوسّع دون مراعاة جميع أبعاد التنمية. ويجب أن تكون العولمة الاقتصادية عادلة وأن تحقق المساواة للجميع دون أن تؤثّر على الهويات الثقافية والوطنية.

٩١ - وأضاف قائلا إن العديد من البلدان النامية بحاجة إلى فرص الاستفادة من التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكن الالتزامات لم يتم الوفاء بها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات لسد الفجوة الرقمية من خلال آلية تيسير دولية، على النحو المتوخى في خطة عمل أديس أبابا.

٩٢ - وتابع قائلا إنه يجب معالجة العلاقة بين التنمية والهجرة بطريقة شاملة تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية والثقافية. ويتعين على المجتمع الدولي معالجة التحديات الناجمة عن الهجرة على أساس الشراكة الحقيقية. وقد تَفاقَم عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بسبب مشكلة الهجرة غير المنظمة وغير النظامية التي يعرّض فيها الأشخاص أنفسهم لخطر استغلال جماعات تهريب البشر، وخطر محاولات عبور البحر التي تودي بحياتهم في كثير من الأحيان.

٩٣ - ومضى يقول إن حكومة بلده ترحّب بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وبغية حل مشكلة مخاطرة الناس بحياتهم من أجل الهجرة، يجب معالجة الأسباب الجذرية التي تدفعهم إلى ذلك. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد بلدان المنشأ من خلال برامج إنمائية حقيقية من شأنها تحسين قطاعاتها الإنتاجية وقطاعات الخدمات لديها بهدف القضاء على الفقر والبطالة والحروب. واختتم بالقول إن بلدان العبور تحتاج أيضا إلى الدعم التكنولوجي واللوجستي وبناء القدرات، ولا بد من مساعدة المهاجرين على العودة طواعية إلى بلدانهم الأصلية.

٩٤ - **السيدة الحوسني** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن العولمة يمكن أن تحقق فوائد إنمائية اقتصادية ومالية كبيرة للدول الأعضاء، وإن البلدان يمكنها أن تندمج في الاقتصاد العالمي بغية الوصول إلى أسواق أكبر، مما يتيح لها تحسين نموها الاقتصادي والحد من البطالة والفقر والجوع. بيد أن ثمار العولمة والتنمية لا تُوزَّع بالتساوي. ويواجه النظام الاقتصادي الدولي عدة مشاكل خطيرة نتيجة لمسائل من قبيل اتّساع الفجوة الإنمائية وانعدام المساواة وأزمة اللاجئين وتدهور البيئة وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تستدعي الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها البشر والفجوة الرقمية إقامةَ نظام دولي تُوزَّع فيه فوائد العولمة بشكل يساعد جميع البلدان على تحقيق التنمية.

٩٥ - وأضافت قائلة إن الإمارات العربية المتحدة تسلّم بدور العلم والتكنولوجيا، ولا سيما التكنولوجيات الملائمة للبيئة، في القضاء على الفقر بجميع أشكاله. وفي هذا الصدد، أفادت بأنّ حكومة بلدها ستستضيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ منتدى دوليا بشأن الإحصاءات والبيانات، ستتبادل خلاله الجهات المشاركة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني المعلومات بهدف تحسين جودة البيانات البيئية وإتاحتها كإحصاءات من أجل المساعدة على اتخاذ القرارات وتوخي الإدارة المثلى للبيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٩٦ - وتابعت قائلة إن عدد المهاجرين الكبير يشكل تحديا معاصرا يؤثر على العالم، وكذلك الحاجة إلى تحديد أفضل السبل لتحقيق الحد الأقصى من فوائد الهجرة بالنسبة لبلدان المنشأ والعبور، وفهم العلاقة بين الهجرة والتنمية. ولدى اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، كانت الدول الأعضاء مدركة لما يقدمه المهاجرون من إسهامات إيجابية في نمو بلدان المنشأ والمقصد. ورأت أنّ المهاجرين بوسعهم أيضا المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واختتمت قائلة إن الإمارات العربية المتحدة ستشارك في المؤتمر الحكومي الدولي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وذلك في إطار التزامها بمواجهة التحديات الناجمة عن الهجرة وزيادة إشراك المهاجرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩٧ - **السيدة ساران** (جنوب أفريقيا): قالت إن المقترحات الواردة في الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي

جديد تتسم بأهمية في البيئة العالمية الحالية، التي تشوبها الاتجاهات غير الديمقراطية نفسها التي كانت قائمة في الماضي والتي أدت إلى إدامة الفجوة المزمنة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ورغم أنّ العولمة قد حققت مكاسب كبيرة في التنمية الاقتصادية لكثير من البلدان، فإنّ هذه المكاسب قد وُزِّعت على نحو غير متساو وغير متكافئ. وتواصِل السياسات الانفرادية التي تعطِّل النظام الاقتصادي العالمي تقويضَ الجهود الرامية إلى تحقيق نمو مستدام منصف وشامل وتوسيع الفوارق الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

٩٨ - وأضافت قائلة إن العالم لم يتغير كثيرا منذ بداية فترة ما بعد الاستعمار، ولا سيما في أفريقيا. فقد استمر النظام العالمي في إهمال تطلعات البلدان النامية نحو بلوغ النمو الاقتصادي. ولا تزال التحديات الاقتصادية والتجارية الهيكلية على الصعيد العالمي قائمة، وهي مستمرة في عرقلة عملية تحقيق التصنيع في أفريقيا. ويجب على الدول الأعضاء أن تواصِل تصحيح الاختلالات وأوجه الظلم هذه. وقد تم الاعتراف بالتصنيع منذ زمن بعيد بوصفه الوسيلة الحاسمة التي يمكن بها لجميع البلدان والشعوب أن تشهد تنمية مستدامة سريعة من خلال العولمة والترابط. ولذلك يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء انسحاب نظيراتها من البلدان المتقدمة النمو من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ولكنها متفائلة لتعيين مناصرين بهدف الترويج للعقد الثالث للتنمية الصناعية في أفريقيا، الأمر الذي من شأنه أن يزيد في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، ولا سيما داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٩٩ - وتابعت قائلة إن من الضروري مواصلة تعزيز إنشاء نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على القواعد ومنصف بوصفه إطارا لضمان القدرة على التنبؤ والشفافية والعدالة في التجارة الدولية. فالأولوية يجب أن تُعطى لإحياء جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية من أجل ضمان اضطلاع التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية بدورهما في بلوغ الهدف المتمثل في معالجة الفقر وانعدام المساواة والبطالة، ولا سيما في البلدان النامية. وأوضحت أنّ الأهداف الإنمائية المشتركة تهدِّدُها التدابيرُ الانفرادية الحمائية التي تولِّد الشكوك وتقوِّض القدرة على التنبؤ في التجارة العالمية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي. وتحث جنوب أفريقيا المجتمع الدولي على وحدة الصف في مواجهة هذا المسار المحفوف بالمخاطر. واختتمت بالقول إن أي سرديات عن العولمة والترابط يجب أيضا أن تراعي أهمية نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية.

١٠٠ - **السيد بولاجي** (نيجيريا): قال إن العولمة عملية مؤثرة يمكنها أن تعزز التعاون المتعدّد الأطراف وتعجّل بالنمو والتنمية المستدامين، وهي قد أتاحت فرصا وفوائد هائلة. وأوضح أنّ العولمة، مدفوعةً بالتقدم في تكنولوجيات الاتصالات والنقل وكذلك تحرير التجارة، قد زادت من التكامل الاجتماعي والثقافي وأوجدت ترابطا سياسيا واقتصاديا وماليا وترابطا على مستوى الأسواق. وما من بلد أو منطقة أو نشاط رئيسي محصّنٌ ضدها. ومع ذلك، هناك تحديات ومخاطر تتجلى في الاختلالات الحالية التي تشوب توزيع فوائد العولمة وتكاليفها. وقد تسبب الطابع غير المتناظر للنظام العالمي المعاصر في ركود التنمية في العديد من البلدان النامية. بل إن معظم الدول الصناعية استغلّت الانهيار المتزايد للحواجز التجارية في البلدان النامية لإغراق بلدان الجنوب بالسلع المصنّعة الرديئة.

١٠١ - وأضاف قائلا إن نيجيريا لا تزال ملتزمة بوضع نظام تجاري عالمي قائم على القواعد ومنفتح ومنصف ومتعدد الأطراف وغير تمييزي، يسهم في النمو العالمي والتنمية المستدامة. وهي تشعر بقلق بالغ إزاء عدم إنجاز خطة الدوحة للتنمية. وقال إن وفد بلده يحثّ البلدان المتقدمة على إبداء المرونة والالتزام اللازمين لكسر الجمود الحالي في مفاوضات الدوحة. وإن حكومة بلده تؤيّد أيضا القيم الأساسية للتعاون بين بلدان الجنوب وترى أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز تلك القيم، مع احترام التنوع.

١٠٢ - وتابع قائلا إن الدول الأعضاء قامت في العقود الأخيرة بالتصديق على العديد من الصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى توفير التوجيه لعملية صياغة وتنفيذ سياسات الهجرة التي تتسم بحُسن الإدارة. ورغم أنّ تحويلاتُ المهاجرين قد انتشلت ملايين الناس من براثن الفقر في بلدان المنشأ، فإنّ الهجرة أسهمت أيضا في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار. وفي بلدان المقصد، يسهم المهاجرون في كثير من الأحيان في ملء الثغرات الموجودة في سوق العمل وفي التعويض عن نقص القوة العاملة الناجم عن التحوّلات الديمغرافية.

١٠٣ - ومضى يقول إن نيجيريا تدعو إلى انتهاج إدارة عالمية أكثر تمثيلاً وديمقراطية. فلا يجب أن يُسمح باستمرار توسّع الفجوة الإنمائية التي تفصل بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وأوضح أنّ البلدان النامية تحتاج إلى التمكين التكنولوجي، وتحسين فرص الحصول على التمويل والاستثمار والتدريب وتطوير الهياكل الأساسية ونقل الملكية الفكرية والتكنولوجيات. واختتم بالقول إنه لا يمكن تصحيح أوجه

التفاوت الحالية وكفالة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة للأجيال الحالية والمقبلة إلا من خلال إقامة نظام عالمي عادل حقا.

١٠٤ - **المونسينيور غريسا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن النمو الذي شهدته الهجرة والذي كان سمة من سمات القرن الحادي والعشرين هو ظاهرة قديمة وعالمية. وعلى الرغم من أن البيانات الحديثة تشير إلى زيادة مذهلة في أعداد المهاجرين الدوليين، فإنه لا بد لنا من أن نتذكر أن تلك الأرقام تشير إلى أفراد متميزين لكل منهم الحقّ المتساوي في الكرامة الإنسانية والسلامة والحياة الكريمة. وأوضح المتكلّم أن دوافع الهجرة تنطوي على عوامل دفع من قبيل العنف وانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الفرص وآثار تغير المناخ والفقر الناجم عن التدهور البيئي، وكذلك عوامل جذب من قبيل البحث عن فرص أفضل والتغيرات التي تشهدها أسواق العمل. وقال إن أي جهد في مجال معالجة أزمة الهجرة ينبغي، لكي يكتب النجاح، أن يبدأ بعوامل الدفع؛ فكثيرا ما يُلقى اللوم على المهاجرين كما لو أنهم هم من أوجدوا العوامل التي دفعتهم إلى مغادرة أوطانهم.

١٠٥ - وللهجرة فوائد أيضا رغم أنّها تفرض على البلدان المضيفة تكاليف لا تتقاسمها جميع البلدان بصورة عادلة. ولولا صافي الهجرة لكانت التحديات الديمغرافية التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو أسوأ بكثير. فالمهاجرون واللاجئون يجلبون معهم قيم الشجاعة والمهارات والطاقة والطموحات وكذلك ثقافات بلدانهم، مما يؤدي إلى إثراء حياة الناس في البلدان المضيفة.

١٠٦ - ويوفّر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وكذا الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، الحماية لجميع الأشخاص الذين يُجبرون على الفرار من ديارهم، وهما يؤكّدان المسؤولية المشتركة، في إطار السعي إلى تحقيق الخير العام، عن رعاية الأشخاص الأشد حاجة إلى التضامن. وخلال المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة، جرى النظر مليا فيما يواجهه العديد من الدول من ضغط في التعامل مع تدفقات الهجرة المختلطة الهائلة والتي لا يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان، وكذلك في الحاجة إلى مزيد من التضامن الدولي في مجال تقاسم الأعباء والمسؤوليات والتزام الدول بالعمل معا من أجل تهيئة الظروف التي تسمح للناس بالعيش في أمان وكرامة في بلدانهم، ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

١٠٧ - ومضى يقول إن احترام كرامة كل شخص يتطلب تهيئة الظروف اللازمة لإعمال الحق في البقاء. والكرسي الرسولي يأمل في أن تتواصل الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاتفاقين العالميين بشأن اللاجئين والهجرة من خلال احترام حقوق المهاجرين واللاجئين وكرامتهم بروح من التضامن الدولي، مع الاعتراف بالحق السيادي للدول في تحديد سياساتها الوطنية المتعلقة بالهجرة في ضوء التزاماتها بموجب القانون الدولي.

١٠٨ - **السيدة موكافي** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة): قالت إن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أصدرت مؤخرا طبعة عام ٢٠١٨ من منشورها الرئيسي، وهو التقرير المعنون ''حالة الأغذية والزراعة''، الذي يركز على الهجرة وأوجه ارتباطها بالزراعة والتنمية الريفية. وتُمثِّل الهجرة، على الرغم من التحديات التي قد تطرحها، جزءًا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ووسيلة للحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. وستشكّل جميع البلدان في مختلف مراحل تنميتها مناطق منشأ أو عبور أو مقصد للهجرة الدولية. وبما أن الهجرة الآمنة والمنظمة والمتسمة بحُسن الإدارة يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، ينبغي مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد وكذلك مع المنظمات الدولية الرئيسية من أجل إطلاق العنان لإمكانات المهاجرين بوصفهم عناصر عبر وطنية تساعد على التنمية.

١٠٩ - وأضافت قائلة إن الهجرة ينبغي أن تكون خياراً لا ضرورة، لكن العديد من الأفراد والأسر يهاجرون من المناطق الريفية هرباً من الفقر داخل مجتمعاتهم المحلية. ودوافع الهجرة معقّدة ومتشابكة، وهي تنطوي على الفقر في المناطق الريفية وانعدام الأمن الغذائي، ونقص العمالة والفرص المدرة الدخل، ومحدودية فرص الحصول على الحماية الاجتماعية، والنزاعات، والكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار السياسي. وترتبط دوافع الهجرة وآثارها ارتباطا وثيقا بالأهداف العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة في مجالات مكافحة الجوع، والحد من الفقر في المناطق الريفية، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

١١٠ - وبما أنّ معظم المهاجرين ينحدرون من المناطق الريفية، فإنّ الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية وسبل العيش القادرة على الصمود يكتسي أهمية بالغة في توفير بدائل مستدامة عن الهجرة. والمنظمة تقدّم الدعم إلى البلدان في مجال التصدي للعوامل السلبية المسببة للهجرة، مع تعزيز البدائل في المناطق الريفية وتيسير التنقل في

الأرياف. وتعمل المنظمة على تعزيز القدرة على الصمود وتوطيد موارد الرزق الزراعية للمهاجرين وللمجتمعات حتى تعود الهجرة بالنفع على الجميع. وتسعى المنظمة أيضا إلى تعزيز فوائد الهجرة لأغراض التنمية الزراعية والريفية عن طريق تشجيع الاستثمارات وتعزيز فرص العمل وفرص مباشرة الأعمال الحرة الزراعية في المناطق الأصلية للمهاجرين.

١١١ - وأردفت قائلة إن اتساق السياسات في مجالات الهجرة والزراعة والتنمية الريفية أمر أساسي لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. فالسياسات ينبغي أن تهدف إلى تحقيق الحد الأقصى من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة مع التقليل إلى أدنى حد من التكاليف المترتبة على المهاجرين والمجتمعات. وعلى المستوى العالمي، تلتزم المنظمة بتوليد مزيد من البيانات عن الهجرة الريفية من إنارة السبيل أمام عملية اتخاذ القرارات السياساتية وتصميم البرامج. وشاركت المنظمة في رئاسة الفريق العالمي المعني بالهجرة إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة، وهي تدعم إعداد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة. واختتمت قائلة إن المنظمة ستشارك بنشاط في شبكة الأمم المتحدة للهجرة المنشأة حديثاً من أجل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي.

١١٢ - **السيد ريختر** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية سيكون بمثابة لحظة تاريخية مهمة استمر التحضير لها عقودا من الزمن. فبدءا بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، حقق المجتمع الدولي تقدما بطيئا ولكن مطردا في دفع عجلة مناقشاته بشأن الهجرة. وسيكون الاتفاق العالمي من أجل الهجرة أول إطار متعدد الأطراف من نوعه مكرس للهجرة، مما يجعله دعامة أساسية للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الإدارة الفعالة للهجرة. وتشجع المنظمة الدولية للهجرة جميع الدول الأعضاء على المشاركة الكاملة في تنفيذه من أجل الحفاظ على الزخم.

١١٣ - وأضاف قائلا إن التقدم المحرز في مجال الهجرة تحقق بمساعدة أطر إنمائية مهمة أخرى اعتُمدت في السنوات الأخيرة؛ فإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، والخطة الحضرية الجديدة، واتفاق باريس، وخطة عام ٢٠٣٠ كلها تضمنت عناصر أساسية ذات صلة بالهجرة. وأوضح السيد ريختر أنّه يتعيّن على المجتمع الدولي أن يعزز اتساق السياسات بين الخطط المتعلقة بالهجرة وخطط التنمية بما يمكّن سياسات الهجرة من الإسهام في تحسين النتائج الإنمائية والعكس صحيح. وسيكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٩ فرصة مثالية لضمان وجود روابط فعالة بين خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

١١٤ - وأردف قائلا إن الهجرة، بحكم طبيعتها، لها آثار على الجهات الفاعلة المتعددة. وسيتطلب تحقيق التقدم نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والأطر الأخرى، بما في ذلك الاتفاق العالمي، إقامة شراكات قوية بين جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة. واختتم بالقول إن المنظمة ملتزمة بالشراكة مع الأطراف الأخرى وبتوفير منصة لمختلف الجهات صاحبة المصلحة من أجل معالجة ما تطرحه الهجرة من تحديات وما تتيحه من فرص.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٣٥